

في الوقت الذي تؤدي فيه الانخفاضات في الإنفاق العام إلى تعريض النمو والتشغيل للخطر. ومن الضروري إجراء إصلاحات سريعة وحاسمة لدفع تنمية القطاع الخاص لتعزيز النمو وخلق فرص العمل، على الأجلين القصير والطويل.

التطورات الأخيرة

في عام 2019، أدى الحشد الاجتماعي الذي طال أمده وطول مدة الانتقال السياسي إلى زيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي وتثبيت النشاط. وتباطأ الاستهلاك، وكذلك الاستثمار، وإن كان بشكل أكثر وضوحاً. وبالتالي، تراجع النمو في قطاعات الإنشاء، والزراعة، والخدمات التجارية. وفي حين تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي غير المرتبط بالمرحقات إلى 2.4%، تقلص إجمالي الناتج المحلي للمرحقات بنسبة 4.9%. ونشر قانون جديد للمرحقات يتضمن شروطاً محسنة للمستثمرين، أملاً في إعادة إحياء الاستثمار. وفي الوقت ذاته، رفعت القيود على الاستثمار الأجنبي في القطاعات غير الاستراتيجية. واستقر عجز المعاملات الجارية، في ظل انخفاض الواردات تبعاً لانخفاض الإنفاق المحلي والسياسات المقيدة للاستيراد، مما أدى إلى إبطال تأثير انخفاض أسعار المرحقات. وتراجعت الاحتياطيات الدولية بشكل مضطرب إلى 13.6 شهراً من الواردات. وأدى انخفاض عائدات المرحقات وزيادة الإنفاق إلى رفع عجز الموازنة إلى 8.6% من إجمالي الناتج المحلي، ووصل الدين العام إلى 47% من إجمالي الناتج المحلي؛ 70% منه مستحق للبنك المركزي في أعقاب عمليات التمويل النقدي الكبيرة التي قام بها. وترجع أحدث تقديرات الفقر إلى عام 2011، الأمر الذي يصعب من تقدير آثار جائحة كورونا على الرفاهية. وعلى الرغم من انخفاض التضخم، واستقرار معدل البطالة، التي ترتفع معدلاتها بصورة أكبر بين النساء والشباب، فمن شأن تباطؤ النمو أن يحد من احتمالات خلق فرص عمل جديدة وتقليص الفقر.

فخلال الربع الأول من عام 2020، أدى الانخفاض الحاد في إنتاج المرحقات والعواقب المبكرة لجائحة كورونا إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية. ومع انكماش قطاع المرحقات بنسبة 13.4% مقارنة بالربع الأول من عام 2019، انكمش إجمالي الناتج المحلي بنسبة 3.9%. وتقلص إجمالي الناتج المحلي خارج قطاع المرحقات بنسبة 1.5%، على خلفية

يشهد أداء النمو في الجزائر على الأجل الطويل تباطؤاً؛ مدفوعاً بتقلص قطاع المرحقات، ونموذج نمو منهك يقوده القطاع العام، وقطاع خاص متأخر. وكان متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي قد بلغ 3.3% فيما بين عامي 2010 و2016، قبل أن يهبط إلى 1.1% بعد 2017، ليبلغ نمو نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي قيمة سالبة. ونتيجة لتقص الاستثمار، انكمش قطاع المرحقات بنسبة 2.1% سنوياً منذ عام 2010، وأدى ارتفاع الاستهلاك المحلي إلى تقلص أحجام الصادرات، التي تراجعت بنسبة 2.8% سنوياً في المتوسط. ونظراً للتغيرات في أسعار النفط، بلغ متوسط العجز في المعاملات الجارية والموازنة 13% و 11% من إجمالي الناتج المحلي منذ بداية صدمة النفط في عام 2014. ويشهد الإنفاق العام الحقيقي - الذي طالما كان دافعاً للنمو - انخفاضاً، كما تعاني القطاعات غير المرتبطة بالمرحقات من التباطؤ. ويكافح القطاع الخاص صغير الحجم، ومنخفض الإنتاجية، والذي يغلب عليه الطابع غير الرسمي، من أجل تولي زمام الأمر باعتباره محرك النمو الجديد، في مواجهة الإجراءات البيروقراطية، ومحدودية القدرة على الحصول على الائتمان والأراضي، والفجوة الكبيرة في المهارات، أو المؤسسات المملوكة للدولة الجد منتشرة.

وقد أدت جائحة كورونا وما تزامن معها من هبوط في أسعار النفط إلى تعريض البيئة الاقتصادية الهشة للخطر. فكما هو الحال في أغلب البلدان، أثرت تدابير الإغلاق الرامية إلى الحد من انتشار العدوى على قطاعات بأكملها. وتأثرت، على وجه الخصوص، قطاعات الخدمة والإنشاء غير الرسمية، والتي تتسم بكثافة استخدام العمالة، الأمر الذي عرض سيل عيش الشرائح الضعيفة من السكان للخطر. وفي الوقت ذاته، أثر تراجع الصادرات والهبوط الحاد في أسعار المرحقات بشدة على الإيرادات المالية والخارجية، على الرغم من انخفاض قيمة الدينار. ومن المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي بمقدار 6.5% في عام 2020، في ظل الغموض الكبير المحيط بتطور الجائحة عالمياً وفي الجزائر. وسوف يتوقف نجاح الحطة الوطنية للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي على قدرتها على استعادة توازنات الاقتصاد الكلي وقوة استجابة القطاع الخاص،

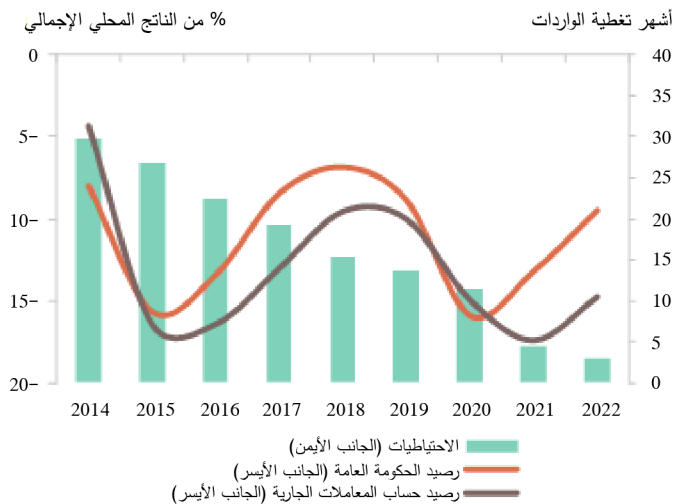
الجدول 1

2019	عدد السكان، مليون
43.4	إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار
171.2	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار
3941.7	معدل الفقر الوطني ^أ
5.5	معدل الفقر الدولي (1.9 دولار) ^أ
0.4	معدل الفقر وفقاً لمخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولار) ^أ
3.7	مؤشر جيني ^أ
27.6	الائتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي) ^ب
109.9	العمر المتوقع عند الولادة، سنة ^ب
76.7	

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية. ملاحظة: (أ) أحدث قيمة (2011) (ب) أحدث قيمة بمؤشرات التنمية العالمية (2018).

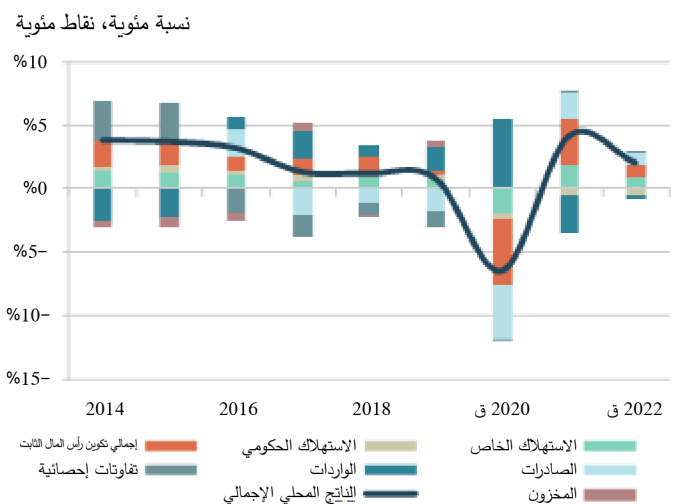
ضربت جائحة كورونا وما تزامن معها من هبوط في أسعار النفط بيئة الاقتصاد الكلي الهشة في الجزائر، وصارت السلطات الجديدة الآن تصارع أزمة متعددة الأوجه. وقد ساعدت إجراءات الإغلاق التي اتخذت سريعاً في الإبطاء من حدة الجائحة، ولكنها أثرت على النشاط بشدة في الوقت نفسه. كما أن الهبوط الحاد في أسعار المرحقات العالمية والطلب عليها، ألقى على القطاع بالمزيد من المصاعب، وأدى إلى انخفاض الربح من المرحقات. وبالتالي، فقد أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى، اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من العجز المزدوج وإجراء إصلاحات هيكلية تعزز النمو بقيادة القطاع الخاص.

الشكل 2. الجزائر / العجز المزدوج والاحتياطيات الدولية



المصدر: السلطات الجزائرية وتقديرات خبراء البنك الدولي.

الشكل 1. الجزائر / نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمساهمات في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



المصدر: السلطات الجزائرية وتقديرات خبراء البنك الدولي.

الانكماش الحاد في الاستثمار، والانكماش الطفيف في الاستهلاك الخاص والعام. وكانت قطاعات الخدمة الأكثر معاناة، جراء فرض تدابير الإغلاق. وأصيب النشاط في قطاعي الصناعة والإنشاء بالركود، تبعاً لتراجع الطلبين العام والخاص، في حين أثبت قطاع الزراعة قدرته على الصمود. ومن ناحية أخرى، تسبب انكماش إنتاج المحروقات، والسوق العالمية التنافسية، في انكماش حاد في حجم الصادرات، عوضه تراجع أكبر في الواردات، الأمر الذي أدى إلى كبح عجز المعاملات الجارية على الرغم من انخفاض أسعار النفط. وظل التضخم منخفضاً، عند نسبة 2.1% خلال الفصل الأول من عام 2020.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يحدث انكماش كبير في الاقتصاد في عام 2020 نتيجة لجائحة كورونا، في ظل القدر الكبير من الغموض الذي يلف مدة بقاء الأزمين الصحية والاقتصادية. وستؤدي إجراءات الإغلاق إلى هبوط حاد في مكونات الطلب الإجمالي، وربما طال أمد تأثير عدم اليقين الاقتصادي. وسيترفع كل من العجز الخارجي وعجز الموازنة، مع انخفاض عائدات المحروقات، التي يمكن أن توازن جزئياً بانخفاض الواردات والاستثمار العام، على التوالي، ونتيجة لتخفيض قيمة العملة كذلك. ولا بد أن يظل التضخم تحت السيطرة إلى أن يبدأ الطلب في التعافي. ويتوقف حدوث تعاف جزئي في عامي 2021 و2022 على التعافي الجزئي في الطلب، وفي إنتاج المحروقات وصادراتها، وعلى مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي تعيد الثقة في الاستثمار وتعزز استثمارات القطاع الخاص. وفي ظل انخفاض إيرادات الموازنة هيكلياً، وغياب الاقتراض الأجنبي أو التمويل النقدي، فمن المتوقع أن تنضبط أوضاع

المالية العامة على الأجل المتوسط. كما أن انخفاض قيمة الدينار مقابل اليورو واليوان بصورة أكبر من انخفاض قيمته مقابل الدولار من شأنه أن يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل التجاري في الجزائر، ويعجل باستنفاد الاحتياطي، بالنظر إلى أن الواردات قد تتعافى بصورة أكثر من صادرات النفط. وفي الوقت نفسه، ستصاعد الضغوط التضخمية للسلع المستوردة، وإذا أضيف إلى ذلك الانكماش الاقتصادي وتضاؤل التشغيل، فستظل احتمالات الحد من الفقر وأوجه الضعف محدودة. وتميل المخاطر إلى الجانب السلبي، ولا تزال الشكوك المحيطة بمسار الإصلاحات ومدى فعاليتها مرتفعة. وربما تسبب الموجات الداخلية أو الدولية الجديدة لعُدوى فيروس كورونا تأخير التعافي، وكذلك عدم تحقيق تقدم كافٍ في تشجيع قيام نموذج جديد ومستدام للنمو يقوده القطاع الخاص، في خضم بيئة اقتصادية متقلبة. وقد يؤدي انخفاض أسعار المحروقات إلى الدفع بإجراء تعديل آخر في أسعار الصرف، بالإضافة إلى الوفاء بالالتزامات الطارئة الناشئة عن تعرض البنوك العامة لمخاطر إقراض المؤسسات المملوكة للدولة التي تعاني من التعثر. فحماية الاستثمار العام، مع تمويل عجز الموازنة دون تعريض السيولة المصرفية وجهود التعافي للخطر في الوقت نفسه، يشكل تحدياً تتعين مواجهته. وفي هذه الأثناء، يجب أن يكون من بين الأولويات بذل الجهود لتدعيم النظام الإحصائي، ورصد الديناميات الاجتماعية الاقتصادية، بما في ذلك المسح الأسري قيد الإعداد.

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الجدول 2 الجزائر / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

2022 ق	2021 ق	2020 ت	2019	2018	2017	
2.1	3.8	6.5-	0.8	1.2	1.3	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
2.8	5.2	5.5-	2.1	2.8	1.8	الاستهلاك الخاص
2.4-	2.4-	3.2-	1.9	2.3	2.8	الاستهلاك الحكومي
2.7	10.6	16.6-	1.0	3.1	3.4	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
6.4	9.4	15.0-	6.1-	3.7-	6.1-	الصادرات، السلع والخدمات
4.6	16.1	24.3-	6.9-	3.6-	7.1-	الواردات، السلع والخدمات
2.0	3.8	6.5-	1.0	1.5	1.7	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
2.2	2.2	2.1	2.7	3.5	0.6	الزراعة
2.5	4.4	8.2-	1.7-	2.6-	0.1-	الصناعة
1.5	3.7	6.8-	3.3	5.6	4.0	الخدمات
4.2	3.8	2.1	2.3	3.5	5.9	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
14.6-	15.7-	13.4-	10.0-	9.5-	13.0-	رصيد المعاملات الجارية (%) (من إجمالي الناتج المحلي)
9.6-	12.9-	15.8-	9.6-	6.8-	8.4-	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (%) (من إجمالي الناتج المحلي)
81.2	77.4	68.2	47.0	37.7	27.4	الدين (%) (من إجمالي الناتج المحلي)
8.8-	12.2-	15.1-	9.0-	6.3-	7.5-	الرصيد الأولي (%) (من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظات: ت = تقديرات، ق = توقعات.